PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

موقف اللغويين من الاشتقاق في تنمية اللغة

محمد ياس خضر الدوري
مدرس بقسم اللغة العربية
كلية التربية – جامعة تكريت

توطئة

كما هو معروف لدى الدارسين أن اللغة تُنعت دائماً بأنها كائن حيٌّ، وسرُّ الحياة التي فيها أنها مرتبطة بأصحابها، فإذا ((نظرتَ إلى اللغة دون أصحابها وجدتها جثة هامدة لا حياة فيها ... نحن إذن حين نتحدث عن حياة اللغة أو نموها إنما نعني في الحقيقة وواقع الأمر حياة أصحابها ... أي إننا نتصور أن اللغة تنمو وتزدهر وتشيخ ؛ أي : تظهر عليها أعراض التطور أو التغير، برغم أن التطور أو التغير إنما كان لأصحابها والمتكلمين بها.

ومع هذا فقد أصبح الآن من المألوف أن نتحدث عن التطور اللغوي))[١]، والذي يعنينا من ذلك التطور أو التغير اللغوي هو ذلك التغير الذي يصيب ألفاظ اللغة، والذي يساعد في نَمائها وزيادة ثروتها اللغوية.

وتعارف اللغويون المحدثون على تقسيم اللغات على ثلاث فئات:

- لغات فاصلة، وهي اللغات التي تحافظ فيها اللفظة المفردة على شكل واحدٍ لا تتعداه فتقول : (أكل أنا) و (أحب أنا) و (سلم على أنا).
- ولغات لاصقة يضاف إلى جذرها شيء دون أن يطرأ عليها تغيير سواء في أول الكلمة أو في آخرها، وتوصف اللغة الإنكليزية بأنها إلصاقية كإضافة (ed) إلى الماضي، وكذا العربية كإضافة واو ونون لجمع السلامة .
- والفئة الثالثة هي اللغات المتصرفة، وهي اللغات التي تتصرف في كلماتها ويشتق بعضها من بعض، كما هو الحال في اللغات الهندوأوربية، والسامية[٢].

((واللغة الحية النامية هي اللغة الاشتقاقية، بل إن أرقى اللغات وأكثرها حياة هي ما كان الاشتقاق فيها أتم منه في سواها))[٣].

ولم يُعرف بين اللغات كالعربية في قوة ساعدها على الاشتقاق وتوليد الألفاظ فقد يبلغ الجذر اللغوي الواحد فيها إلى عشرة ألفاظ مشتقة يحكمها معنى عام، ولمَّا كان الاشتقاق

PDF-XChange Viewer
Click to buy NOW!
www.docu-track.com

خصيصة من خصائص العربية فقد اتسمت العربية بأنها تنمو نمواً ذاتياً غير طارئ عليها من عوامل أخرى خارجية، وهو ما ينبغي أن نكشف عنه في هذا البحث الموسوم بالإيجاز .

- حقيقة وجود الاشتقاق في اللغة

الاشتقاق كما عرَّفه القدماء ((أخذ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقها معنىً، ومادةً أصلية، وهيئة تركيب لها ؛ ليدلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضاربٍ من ضَرَبَ، وحَذِرٍ من حَذِرَ))[٤].

أو كما عرفه الجرجاني ((ت ٨١٦ هـ)) بأنه ((نزع لفظٍ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة))[٥].

والكلام على حقيقة الاشتقاق يرجىء الدارس إلى البحث في نشأة اللغة، فالقائلون بالتوقيف من الله سبحانه وتعالى يأبون أن يكون بعض الكلام مشتقا من بعض أما القائلون بالتواضع والاصطلاح فقد نادوا بأن الكلام كله مشتق[٦].

وكلا الفريقين قد حاد عن جادَّة الصواب، ولعلَّ أقرب شيء إلى الحقيقة، والذي عليه جمهور اللغويين قولهم : إن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق[٧].

وقد تتبع الزجاجي ((ت ٣٣٧ هـ)) مذاهب العلماء فيه فقال : ((اعلم أن للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال [كما تقدَّم ذكرها]، فأما الخليل وسيبويه وأبو عمرو بن العلاء وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج، وسائر من لم نسمه من البصريين من أهل اللغة فإنهم يقولون : بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، وكذلك من الكوفيين : الكسائي والفراء وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي وثعلب ومن تابعهم يقولون بهذه المقالة : إن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق ؛ لأنه محال أن يكون كله مشتقاً إذا كان لابدَّ للمشتق من أصل ينتهي إليه غير مشتق ؛ لأنه لو كان كل مشتق له أصل آخر اشتق منه إلى مالا نهاية لوجب من ذلك وجود مالا يتناهى موقوفاً عند آخره بوجود الكلمة التي يقال إنها مشتقة وهذا محال))[٨].

وبذلك يتضح أن الاشتقاق حقيقة مسلم بها لدى القدماء لكنها لا تشمل أصول اللغة كلها؛ وإنما لاحظ العلماء أن ثمة ارتباطاً معيناً يوجد بين بعض الكلمات من جهة اللفظ والمعنى، فقالوا بوجود ارتباط وضعي بين الألفاظ ؛ إذ رأوا أنَّ الكلمة العربية ذات أصول ثلاثية تأتي مرتبة في كل صيغها، وأن هذه الكلمات تأتي على صيغٍ وهيئات عديدة، دائرة في مجال معنى هذه الأصول الثلاثة[٩].

وإذا كان جمهور أهل اللغة قد أقرَّ بأنَّ بعضَ الكلام مشتق وليس كله – فإنهم اختلفوا في أصل ذلك المشتق فمنهم من قال : إنه الفعل – كما هو رأي الكوفيين – واستدلوا لذلك بأدلة تأيِّد زعمهم، وذهب فريق البصريين إلى أن المصدر أصل المشتقات ومعهم من الحجج ما يثبت ذلك، وقد التزم رأي البصريين كثير من المتأخرين(١٠).

ولكي ينجوَ إبراهيم أنيس من أسر الخلاف هذا ذهب إلى أنَّ ((المنشأ الحقيقي لكلِّ مجموعة من هذهِ الكلمات هو ما يمكن أن يطلق عليه المادة الخام، وهي المادة التي تتألف في الغالب من ثلاثة حروف ساكنة لا يمكن النطق بها وليس لها دلالة وظيفية، هي ما يسمى أحياناً بالأصل الثلاثي أو الجذر الثلاثي، فهي مادة خام لم تتشكل، فلا هي بالفعل ولا هي بالمصدر))(١١).

ولم يكن الاشتقاق بهذا المعنى عند علماء الغرب بل له مفهوم آخر، فهو كما عبَّر عنه فندريس ((أخذ ألفاظ القاموس كلمةً كلمةً، وتزويد كلِّ واحدٍ منها بما يشبه أن تكون بطاقة شخصية، يذكر فيها من أين جاءت ومتى وكيف صيغت ؟، والتقلبات التي مرت بها، فهو إذن علم تاريخي يحدد صيغة كلِّ كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه))(١٢).

– أنواعه –

اختلف المحدثون من علماء اللغة العرب في أنواع الاشتقاق، ومدلول كل نوع، فعبد الله أمين في كتابه ((الاشتقاق)) يجعل الأنواع أربعة : صغير، وكبير، وكُبَار – بالتخفيف– أو أكبر، وكُبَّار – بالتشديد – ويعني بالصغير: الاشتقاق الصرفي، وبالكبير الإبدال، مثل: بعثر وبحثر، وبالأكبر: التقليب، مثل: تقاليب مادة (ج ب ر) الستة، وبالكُبَّار: النحت، مثل: بسمل وحمدل(١٣).

أما الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه ((فقه اللغة))(١٤)، فيجعل أنواعه ثلاثة : العام، والكبير، والأكبر ؛ فالعام هو الصرفيّ، والكبير هو التقليب، والأكبر هو الإبدال.

والدكتور صبحي الصالح في ((دراسات في فقه اللغة))(١٥) يجعله أربعة أنواع: الأصغر وهو الصرفي، والكبير وهو التقليب، والأكبر وهو الإبدال، والكُبَّار وهو النحت .

ونحن ذاكرون مع كلِّ نوعٍ تسمياته الغالبة عليه، آمِّين من ذكر هذه الأنواع معرفة درجة قدرتها على تنمية اللغة ومواكبة العصر في مواجهة ألفاظ الحضارة دون إخلال بنواميس اللغة ومقاييسها:

١- الاشتقاق الصغير (أو الأصغر، أو الصرفيّ، أو العامّ)

وهو مدار بحثنا ؛ لأنه الملاذ الأفخر في تنمية اللغة، والخصيصة التي حبا بها الله تعالى اللغةَ العربية، وهو المعنيُّ بالتعريف الذي تقدَّم به البحث، وإذا أُريد بالقياس أنه النظرية، وتطبيقه العملي هو الاشتقاق فإنما يعنون هذا النوع من الاشتقاق ؛ لأنه هو المقيس من بين الأنواع الأخرى ؛ وذلك لأن العرب قد استعملته استعمالاً مطلقاً لحاجتهم إليه للتعبير عما يستجد في حياتهم اليومية، وقد احتيج إليه في عصرنا الحاضر للتعبير عن العلوم والفنون؛ وذلك لأنه يأتي بأفانين من القول لم تعهدها العرب، فضلا عن أنه لا يخرج عن قياسهم لفظاً ودلالة ؛ لذا نجد المجامع اللغوية قد التزمته كلَّ الالتزام وعكفت عليه في تعريب ألفاظ الحضارة في عصر النهضة الحديثة.

((وأهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية إلى معنى جامع مشترك بينهما يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر))[١٦]، ((فالرابطة المعنوية العامة لمادة (ع ر ف) – التي تفيد انكشاف الشيء وظهورَه – تتحقق في جميع الكلمات الآتية : عَرَفَ، عَرَّفَ، تعرَّفَ، تعارفَ، عُرِفَ، عُرْف، أعْراف، عَرّاف، تعريف، عِرفان، معرفة، وهكذا))[١٧].

أ- الموقف من الاشتقاق العامّ في تنمية اللغة

أبرز موقف يظهر للقدماء في منع الاشتقاق وإيصاد الباب بوجهه هو موقف ابن فارس ((ت ٣٩٥ هـ)) ؛ إذ يرى في كلام العرب كلِّه أنه توقيف، فيقول: ((فإن الذي وقفنا على أنَّ الاجتنان التستُّر، هو الذي وقفنا على أنَّ الجنَّ مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقولَ ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها))[١٨].

وهذا كلام من ابن فارس غير مرضٍ، فالاشتقاق حقيقة من حقائق اللغة لا يمكن إنكارها، بل كيف ينكرها رجل مثل ابن فارس وهو من رجال القرن الرابع الهجري ويرى أنَّ اللغة قد استجدَّت فيها من الألفاظ ما لا يمكن منعه، أو الحيلولة دون شيوعه.

وأُثرت عن القدماء بعض المواقف من اشتقاق بعض الصيغ، قد قصروها على السماع لكنهم لم يكن لهم ذلك الموقف الصلب كموقف ابن فارس ؛ إذ ورد عن الأخفش ((ت ٢١٥ هـ)) اعتراضه على بشار لأنه قاس ألفاظاً قد قُصِرت على السماع ؛ إذ قاس لفظي الوجل والغزل على زنة فَعَلى، فقال:

والآنَ أقصر عن سميةَ باطلي ... وأشارَ بالوجَلى عليّ مشير

وقال:

على الغَزَلى مني السلام فربما لَهوت بها في ظلِّ مخضلة زهر[١٩]

((وبشار لم يُخطئ ما دام قد عَمد إلى مادة لغوية موجودة فاشتقَّ منها لفظاً على هيئة وزن موجود أيضاً))[٢٠].

وكما هو معروف أن لكل فعلٍ رداً يقابله في القوة ؛ إذ ظهر في قرن ابن فارس نفسه رجال يبيحون الاشتقاق قياساً على كلام العرب، وشيخ هؤلاء القائسين هو أبو علي الفارسي ((ت ٣٧٧ هـ))، وتلميذه ابن جني ((ت ٣٩٢ هـ))، حتى بَلَغَ الأمر بأبي علي وتلميذه أن يقول أحدهما: إذا احتاج أحد في شعر أو سجع إلى كلمة ضرْبَب أو دَخْلَل أو خَرْجج فليستعملها لأنها على وزن (فعلل)، لأنه مما تكلمت به العرب[٢١]، إلاَّ أنهما على جلالة قدرهما قد أفسدا اللغة[٢٢]، ونأيا بها عن ذوقها السليم في توليد الألفاظ التي توافق روحها ونسجها.

وهناك موقف معتدل للقدماء لا يبيح الاشتقاق من كلِّ مواد اللغة، ولا يفتح الباب على مصراعيه، يمكن أن نتمثله في رأي ابن السراج ؛ إذ يحذر من مغبّة الوقوع في الاشتقاق من الأسماء الأعجمية وإن ورد السماع بالإشتقاق منها ؛ لأن في ذلك إضراراً باللغة وأهلها، فهو يقول : ((مما ينبغي أن يحذر منه غاية الحذر، أن يشتق من لغة العرب لشيءٍ قد أُخذ من لغة العجم، قال: فيكون بمنزلة من ادَّعى أن الطيرَ ولَد الحوت))[٢٣].

((وقد انتقلت هذه القضية إلى المحدثين من علماء اللغة، فقد شغلهم موضوع الاشتقاق وما له من أهمية في نماء ألفاظ اللغة، فكانوا على فريقين، منهم المجوِّز لأن يشتق من الألفاظ ما لم تشتقه العرب، ومنهم غير المجوِّز لذلك : ومن الفريق الأول الأستاذ محمود شكري الآلوسي الذي يرى في الاشتقاق سبيلاً لمعالجة قضية أزمة اللغة في معالجة مستحدثات العصر.

وأشار الأستاذ ساطع الحصري إلى أن الاشتقاق من أهم وسائل تكوين الكلمات الجديدة للدلالة على المعاني الجديدة فقال: ولا ريب في أنَّ الاشتقاق هو أهم الوسائل الثلاثة لأنه ((الأفعولة)) الأصلية التي كونت اللغة العربية))[٢٤].

ورأى الأستاذ أنيس فريحة أنَّ الأديب أو العالم إذا اضطر إلى اشتقاق كلمة قياسية، وإن لم تكن قد سمعت عن عربيٍّ فصيح فإننا نقبلها ولا نتحرج في ذلك أخذاً بالقول كل : ((ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب))[٢٥]، وكان الأستاذ الأفغاني يرى أنه لابدَّ ((من إعادة النظر في باب الاشتقاق والوقوف على استعداد اللغة العربية فيه، والإفادة

من مرانتها وطواعيتها وكنوزها المعطلة، لتلبي حاجاتِ عصرِنا الحديث بل حاجات كل عصر، فنطرد من قواعده ما كان غير مطرد، ونكمل المواد الناقصة في المعجم))[٢٦].

((أما غير المجيزين لمسألة القياس واشتقاق صيغ جديدة لم تسمع، فإنهم وقفوا عند حدِّ السماع منكرين هذه الصيغ الجديدة، فقد رفض اليازجيّ صيغة (فَعُول) في قولهم (جَلُود، رَحُوم، شَفُوق) وهي صيغة قياسية مطردة عند العرب، وحجته في ذلك عدم السماع، وتابعه على ذلك أسعد داغر، وإبراهيم المنذر وكمال إبراهيم))[٢٧]. ((وقد قصر الأستاذ عبد القادر المغربي الاشتقاق على السماع، مشيراً إلى أنه مقيد بأزمانٍ خاصة وأشخاصٍ معينين، ممهداً السبيل إلى التعريب الذي يرى قياسيته ذاكراً أنَّ لنا الحق في أن نعرب ما نشاء من الألفاظ وقد أيَّد الرصافيُّ ما جاء في كتابه ((الاشتقاق والتعريب)) إلاَّ مسألة قصر الاشتقاق على السماع، فهو يرى أن نبيح هذا المصدر الثرّ في اللغة))[٢٨].

ومحصول الحديث أنَّ الاشتقاق أصبح لدى المحدثين حقيقة مسلم بها، بل ضرورة من ضرورات العصر لا يُستغنى عنها، فضلاً عن ذلك أنه ملاذ المجامع اللغوية لمواكبة ألفاظِ الحضارة الحديثة، لكن له ضوابطه الخاصة به، وقياسه الذي لا منأى له عنه، وهو ما سنعرض لهما الآن.

ب ــ ضوابط الاشتقاق العامّ

إذا ذُكرت ثمة ضوابط للاشتقاق فإنما يعنون به الاشتقاق الصغير أو العام، وإن كانوا قد ذكروا للاشتقاق الكبير ضبطاً يقوم على التناسب بين اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ من الجذب، وكذلك ذكروا ضبطاً للاشتقاق الأكبر، وهو أن يكون هناك تناسب في المخرج نحو نعق من النهق[٢٩].

والذي يعنينا هو الاشتقاق الصرفي ؛ لأن عليه مدار الثراء اللغوي، وتنمية الألفاظ أما القدماء فقد ضيقوا الضابط ولم يطلقوا العنان للاشتقاق من كلِّ موادِّ اللغة ويمكن أن يتلخَّص ضابطهم بأربعة أركان يقوم عليها الاشتقاق وهي:

١- المشتق

٢- المشتق منه

٣- تشاركهما في المعاني والحروف

٤- أن يكون بينهما تغيير لفظاً مثل (طالب من الطلب)، أو تقديراً مثل (طَلَبَ من طَلَب)، ونعرف اشتقاق كلمةٍ من أخرى بتقليبها على جميع الصيغ، حتى نرجع إلى صيغة توجد في جميع تصاريفها، فكلمة (عالم) ليست مشتقة من معلوم لنقص بعض الحروف منها))[٣٠].

والاشتقاق عند ابن السراج له ضابطان : أحدهما وجود حروف المادة الأصلية في الصيغة الجديدة، فلا فرقَ – من حيثُ البنيةُ – بين الصيغة الجديدة والكلمة الأولى إلاَّ باختلاف الحركات أو الزوائد، فيكون البناء غير البناء، لكن الأصول واحدة نحو ضَرَبَ من الضَرْب فذلك اختلاف في الحركات، أما مضروب وضارب وغيرهما فقد اختلفا عن الأصل بالزوائد.

أما الضابط الآخر فهو المشاركة في معنىً دون معنى ؛ أي: أن تكون هناك زيادة في معنى المشتق دون المشتق منه كما في ضارب لاشتماله على فاعل الضرب[٣١].

وقد ردَّ السيوطيُّ تغييرات الاشتقاق إلى خمسة عشر ضابطاً جعل المصدر أصلاً لها وهي:

١- زيادة حركة : كعلِمَ وعِلْم
٢- زيادة مادة :كطالَبَ وطَلَب
٣- زيادتهما : كضارِب وضَرْب
٤- نقصان حركة :كالفرْس من الفَرَس
٥- نقصان مادة : كثَبَتَ وثبات
٦- نقصانهما: نزا ونزوان
٧- نقصان حركة وزيادة مادة : كغَضبى وغَضَب
٨- نقصان مادة وزيادة حركة : كحَرُم وحِرْمان
٩- زيادتهما مع نقصانهما : كاستنوق من الناقة
١٠- تغاير الحركتين : كبَطِرَ بَطَراً
١١- نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف : كاضرِبْ من الضَّرْب
١٢- نقصان مادة وزيادة أخرى : كراضَعَ من الرَّضاعة
١٣- نقص مادة بزيادة أخرى وحركة : كخافَ من الخوف ؛ لأن الفاء ساكنة في (خوف) لعدم التركيب.
١٤- نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط : كَعِدْ من الوعْد.
١٥- نقصان حركة وحرف وزيادة حرف : كفاخَرَ من الفَخَار[٣٢].

وقد منع القدماء الاشتقاق من ستة أشياء:

١- الأسماء الأعجمية.
٢- أسماء الأصوات.
٣- الأسماء المتوغلة في الإبهام مثل (من، ما، مهما) وما شابهها.
٤- الألفاظ النادرة مثل: طوبى.
٥- الأسماء التي لها معان متقابلة [أي: الأضداد] كـ (الجون) فهو الأبيض والأسود، وكذا سائر أسماء الأضداد.
٦- الحروف))[٣٣]

وعلى الرغم مما منعه القدماء من الاشتقاق وقصروه على السماع نجد أنَّ العرب قد اشتقوا من الحروف، والأسماء الأعجمية، وأسماء الأصوات وغيرها، كاشتقاقهم ألجم من (اللجام) وهو أعجمي، واشتقاقهم لفظ (أنعم الرجل) إذا قال نعم وهو حرف، واشتقوا من لفظ (جِئْ جِئْ) وهو صوت لدعاء الإبل للشرب اشتقوا منه فعلاً فقالوا: ((جَأَ جَأَ)) بالإبل إذا دعاها للشرب.

وقد تشبث المحدثون بتلك الألفاظ المقصورة على السماع ليوسعوا دائرة الاشتقاق تلبية لمتطلبات العصر، ومواجهةً للكمِّ الهائل من ألفاظ الحضارة وهذا ما سنلفيه في قياسية الاشتقاق.

ج ــ قياسيته

مما يحسن ذِكره والتأكيد عليه هو أن تكون ((دائرة الاشتقاق في سلبه وإيجابه محدودة حصراً فيما ورد له أصل في اللغة، ولا يشمل مالم يكن له أصل . وهذا ممَّا أجمعَتْ عليه الكلمة وأُغلق فيه باب النقاش))[٣٤].

((فالعرب قد اشتقت في كلامها، وأخذت صيغة من أخرى، وكلمات من غيرها، سبيلهم في ذلك القياس، وهذا ما يؤيد ذهاب أحد المحدثين إلى أن القياس هو النظرية، والاشتقاق هو التطبيق له))[٣٥]. ولمَّا كان من غير المعقول ((أن يُسمع عن أصحاب اللغة جميع المشتقات في كل مادة من مواد اللغة))[٣٦]، طفِق بعضهم إلى الاشتقاق قياساً على لغة العرب تحدوه في ذلك الحاجة إلى ذلك المشتق، كما قاس المتنبي لفظ (الجائد) على زنة اسم الفاعل واشتقاق الأعشى جمعاً لكلمة مرهصة في قوله:

فصل أقوام عليك مراهصا[٣٧]

إنَّ مثل هذه المفردات المشتقة لا تعنينا في جانب التنمية ؛ وإنما الذي نُصوِّب وجهتنا نحوه تلك القواعد القياسية التي اعتمدها المحدثون للاشتقاق ملتمسين في ذلك أصلاً وارداً على لغة العرب، فاسم ((الفاعل واسم المفعول ونحوهما قد رويت كثيراً في أساليب العرب، وجاءت من معظم الأفعال ؛ [لذا] قالوا إن هذا النوع من المشتقات قياسي، وجوَّزوا لنا نحن المولدين أن نصوغ أمثالها إذا لم تكن قد رويت في الأساليب القديمة، فإذا جاء في المعاجم مثلاً : أبلحت النخلةُ صارَ ما عليها بلحاً، ثم سكتت عند هذا، أمكن لنا أن نشتق المضارع والمصدر فنقول: تُبلح إبلاحاً، قياساً على الأمثلة الكثيرة التي وردت في غير هذا الفعل.

وإذا أشارت المعاجم إلى كلمة ((التبَلْصُق)) بمعنى التقرب من الناس، ولم تُشِر إلى الفعل أمكن أن نستخرج : تَبَلصَقَ يَتَبَلصَقُ دون حرج في هذا ...

ومما تسكت المعاجم عن فعله كلمة : (الخافل) بمعنى الهارب، فيمكن أن نشتق لها فعلاً هو (خَفَل) بفتح العين ؛ وذلك لأن الفعل اللازم لا يصاغ منه وزن فاعل صياغةً قياسيةً إلاَّ إذا كان مفتوح العين))[٣٨].

ولم يكتفِ المحدثون بالاشتقاق من الأوزان التي ثبتت قياسيتها عند القدماء ؛ وإنما تعدَّوها للاشتقاق على منوال الألفاظ التي سُمع عن العرب الاشتقاق منها، ومن ذلك:

١- الاشتقاق من أسماء الأعيان

لكثرة اشتقاق العرب من أسماء الذوات والجواهر والأعيان جعلت مجمع القاهرة يجيز القياس عليها ((فقد اعتبرت هذه الكثرة النسبية كافية لجعل الاشتقاق من الأعيان قياسياً في لغة العلم ... وقد مُثِّل لذلك بقولهم استماه البخار ؛ أي : استحال ماء، واستماس الفحم بمعنى صار من ضغط الصخور ماساً))[٣٩]، وكقولهم : حَصَّبَ المسجدَ من الحصباء، وزبَّبَ العنبُ من الزبيب، وتَمَّر القومَ أطعمهم التمر، وهَجَّر من الهاجرة وغيره كثير[٤٠].

٢- المصدر الصناعي

((وهو ما يتكون بزيادة ياء النسب والتاء على لفظ ؛ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر ولم يستخدم العرب هذا المصدر إلاَّ في بضع عشرات من الكلمات، منها كلمات الجاهلية والأعرابية واللصوصية والرجولية والربوبية والألوهية والرهبانية والفروسية والأريحية، وتوسع فيه من بعدهم الفلاسفة والعلماء وبخاصة أرباب اللغة منهم كابن سيدة والزمخشري وغيرهما.

ولشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق الفلسفة والعلوم والفنون، رأى مجمع اللغة العربية أن يكون قياسياً وأصدر قراره الآتي: ((إذا أُريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء))[٤١]، ((وقد تكونت هذه الصيغة عند العرب المعاصرين بإضافة النهاية إلى أنواع مختلفة من المفردات منها:

- (اسم جمع + يّة) مثلاً : قومية، جنسية، شعبية.
- (مصدر + يّة) مثلاً : تقدمية، اشتراكية، تعاونية، انهزامية.
- (اسم فاعل + يّة) مثلاً : عاطفية، جاذبية.
- (كلمة مركبة + يّة) مثلاً : رأسمالية.
- (كلمة أجنبية + يّة) مثلاً : فيدرالية، كلاسيكية، رومانسيّة.

وفي كل هذه الصيغ نجد العربية الفصحى أفادت من هذه الإمكانية التي عرفها الاستخدام القديم بشكلٍ محدود، وأجازها المجمع فأصبحت صيغتها شائعة في الكتابات المعاصرة))[٤٢].

٣- الاشتقاق من أسماء الأعداد، كقولهم: ((ثنَّيته تثنية : جعلته اثنين، وثلَّثتهم : جعلتهم ثلاثة))[٤٣].

٤- واشتقوا من أسماء الأزمنة ... اشتقاقاً صريحاً يكاد يكون مطرداً ففي اللسان ((أخرف القوم: دخلوا في الخريف، وشتوت بموضع كذا وتشتيت : أقمت به في الشتاء، وأربعوا دخلوا في الرَّبيع، وتربعوا الموضع : أقاموا فيه بالربيع))[٤٤].

مما جعلته قياساً أجازه مجمع القاهرة.

وغير ذلك من أسماء الأصوات، ومعاني الحروف، وأعضاء الإنسان، والأعلام العربية، كلها دعت المحدثين إلى القياس عليها والنسج على منوالها[٤٥].

وننتهي إلى القول : إن الاشتقاق العام في اللغة العربية وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة، ولم ينقطع سيلُ الألفاظ الجديدة في اللغة العربية منذ صدر الإسلام حتى العصر الحديث، ويتضح مما سبق أن الاشتقاق هو الجسر الموصل بين اللغة والحياة الفكرية والاجتماعية، والسبيل إلى البحث في الصلة بين التعبير والتفكير والعمل أو العادات عند الأمم، ولم يُعن به الباحثون المحدثون في اللغات الأجنبية عناية كافية، كما أن قدماء الباحثين في اللغة العربية لم يبلغوا من بحثه مبلغاً شافياً ولا سبروا أغواره ؛ واستخرجوا أسراره، ولا يزال مجال القول فيه واسعاً رحباً[٤٦].

٢- الاشتقاق الكبير (أو التقليب، وهو عند ابن جني الأكبر)

أ- حَدُّهُ

هو عبارة عن ارتباط ((بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب، فتدلُّ كلُّ مجموعة منها على المعنى المرتبط بها كيفما اختلف ترتيب أصواتها))[٤٧]؛ ((أي : إن كل مجموعة منها تدلُّ على المعنى المرتبط بها كيفما اختلف ترتيب أصواتها))[٤٨].

ويختلف عن الاشتقاق الصغير في أنه تحفظ ((فيه المادة دون الهيئة فيجعل (ق و ل) و (و ل ق) و (و ق ل) و (ل ق و) وتقاليبها الستة، بمعنى الخفّة والسرعة وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به

يسيراً))[٤٩]، وقد عقد له ابن جني فصلاً خاصاً، في كتابه الخصائص، وهو الذي سماه (بالاشتقاق الأكبر)[٥٠].

ولنورد مثالاً على ذلك: فالمادة الثلاثية (س م ل)، يرى ابن جني أنها كيفما قلبت تدلُّ على الإصحاب والملاينة، وإن اختلف ترتيبها ؛ إذ يتحقق ذلك في تراكيبها الخمسة المستعملة ((وهي : سلم [ومنه السلامة والسليم، وذلك أن السليم ليس فيه عيب يعترض النفس] وملس [ومنه الأملس والملساء، ولا يخفى ما في هذه المادة من معنى الملاينة]، ولمس [ومنه اللمس وهو لا يتحقق إلاَّ إذا مرَّت اليد على الملموس ولم يعترضها حائل، فمعنى الملاينة واضح فيه كل الوضوح]، وسمل [السَّمل الثوب الخلق ؛ وذلك لأنه ليس عليه من الوَبَر ما على الجديد، فاذا مرت عليه اليد لم يستوقفها عنه جدة المنسج ولا خشونة الملمس، والسمل الماء القليل، وفيه معنى الملاينة والضعف عن قوة المضطرب] ومسل [ومنه المسل والمسيل وهو ما يجري فيه الماء، ولا يخفى ما فيه من معنى الملاينة والانقياد]))[٥١].

ب – أصلُ فكرة ابن جني

يرى إبراهيم أنيس ((أن أصحاب الاشتقاق قد اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم ((العين)) وأمثاله ؛ فقد سلك صاحب العين وصاحب الجمهرة وغيرهما مسلكاً عجيباً في ترتيب الكلمات، فكان كلٌّ منهم حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباتها، ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور، فهي طريقة إحصائية أو قسمة عقلية لجأ إليها أصحاب هذه المعاجم بغية حصر كل المستعمل من كلمات اللغة، وخشية أن يندَّ بعضها عن أذهانهم، فلما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني وابن فارس ربطوا أيضاً بين دلالات تلك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها، وسمي هذا بالاشتقاق الكبير))[٥٢].

لذا يعدُّ بعضهم ((الخليل أسبق من ابن فارس وابن جني إلى فهم الاشتقاق الكبير))[٥٣]،

وفي رأيي أن هذا تجَنٍّ على أبي الفتح ؛ وذلك لأن الخليل لم يكن ليقصدَ من تقليباته إرجاع المادة المختلفة إلى معنى واحدٍ كما فعل ابن جني ؛ وإنما أراد من تقليباته إحصاء اللغة لا غير، وقد تكون فكرة التقليبات هي التي أوحت إلى ابن جني فكرة البحث عن المعنى الرابط بينها .

ج – الموقف منه في تنمية اللغة

كان ابن جني على حذرٍ وحيطةٍ من تعميم مثل هذا النوع من الاشتقاق على موادِّ اللغة، وكأنَّه أحسَّ أن ثمة نقداً سيوجه إليه ؛ لذا نجده يقول: ((واعلم أنّا لا ندَّعي أنَّ هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندَّعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك ... متعذراً صعباً، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزَّ ملتمساً))[٥٤].

وممَّن عَرَّض بابن جني من القدماء السيوطي ؛ إذ قال: ((وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده، وردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك، ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها، هو جنس لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات، كطلب لعنقاء مغرب))[٥٥].

وقد عنَّف إبراهيم أنيس بالقول على ابن جني، إذ يقول ((فإذا كان ابن جني قد استطاع في مشقة وعَنَت أن يسوق لنا للبرهنةِ على ما يزعم بضع موادَّ من كل موادِّ اللغة التي يقال: إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفاً، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفاً، فليس يكفي مثلُ هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير))[٥٦].

ويرى صبحي الصالح ((أن طبيعة الاشتقاق الكبير تقضي بالتجوّز في التعبير، والإكثار من إخراج الكلام عن ظاهره، والحرص على تلمس الألفاظ العامة، بل الشديدة العموم، لكي تصلحَ للربط بين صور متعددة ربما تتلاقى في أشياء ولكنها أيضاً تتباين في أشياء))[٥٧].

وغيرهما من المحدثين الذين لم يرتضوا هذا النوع من الاشتقاق[٥٨].

أما من حيثُ صلاحه للتنمية وعدمها، فقد سكَّر البابَ بوجهه صاحب المزهر فقال عن هذا الاشتقاق : ((وليس معتمداً في اللغة، ولا يصِحُّ أن يُستنبطَ به اشتقاق في لغة العرب))[٥٩]، والذي حمل السيوطي على ذلك عدم اطراده في لغة العرب، مما دعاه إلى عدم القياس عليه فهو يقول ((وسبب إهمال العرب له وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى))[٦٠]، فضلاً عن ذلك إن ابن جني ((وهو مبتدع هذا النوع، أو مستوحيه من غيره كما يقولون – لم يُشِر إلى أنه طريق اتبعته العرب في توليد الألفاظ ؛ وإنما هو مستشف من كلام العرب))[٦١].

ولمثل هذا ذهب إبراهيم أنيس والأستاذ أنيس فريحة في ((أن هذا الاشتقاق قد أهمل في أيامنا، وأنه ترف عقلي ولهوٌ لغوي لا طائل فيه ولا جدوى، وإن كان الدكتور صبحي الصالح قد عده مع غيره من أنواع الاشتقاق وسيلةً لتوليد الألفاظ))[٦٢].

والحقُّ أنه ليس له حظٌّ من التنمية لأنه يدور في حلْقةٍ مفرغة من التقليبات الستة دون أن يفعمنا بمعاني جديدة، بل إنه يجمِّد المعنى فيحصره في إطار معنىً عامٍ لا يحول عنه.

٣- الاشتقاق الأكبر (أو الإبدال اللغوي)

أ – حَدُّهُ

((وهو ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصواتِ نفسها بل بترتيبها الأصلي، والنوع الذي تندرج تحته))[٦٣].

ويسمى الإبدال اللغوي وهو ((أن يكون تناسب بين اللفظين في المعنى والمخرج، مثل : نعق ونهق، حيث يكون مخرج كل من العين والهاء الحلق))[٦٤].

قال ابن فارس ((من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مدحه ومدهه، وفرس رِفلٌ ورِفَنٌّ، وهو كثير مشهورٌ قد ألَّفَ فيه العلماء))[٦٥].

ب – أسبابُ حُدوثِهِ

يرى المحدثون في أكثر صور الإبدال أنها ضربٌ من التطور الصوتي ((أي أنَّ الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل، والأخرى فرع لها أو تطور عنها، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمُبدل منه))[٦٦].

على أننا نجد بعض المتقدمين ((من كان يرد كثيراً من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات، مؤكداً أنَّ العرب لا تتعمد تعويض حرف من حرف ؛ وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في حرفٍ لمعنىً واحد، حتى لا يختلفا إلاَّ في حرفٍ واحدٍ))[٦٧].

((ومما يدل على أن هذه الأحرف لهجات مختلفة ما رواه اللحياني، قال: قلت لأعرابي: أتقول مثل حَنَك الغراب أو مثل حلَكِهِ ؟ فقال: لا أقول مثل حلكه))[٦٨].

ويذهب إبراهيم أنيس إلى أنه لا يبعد أن تكون بعض ((تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلاَّ وليدة التصحيف أو التحريف ... وظلَّ التصحيف شائعاً

حتى بعد اختراع النقط والحركات والضبط بها))[٦٩]، وقد دعا ذلك إلى أن يؤلف فيه القدماء ككتاب التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري.

جـ – هل يكون وسيلة لتنمية اللغة ؟

عَرَض الدكتور إبراهيم أنيس لهذا النوع من الاشتقاق دون أن يشير إلى وجهته من حيثُ نماء اللغة لكننا نجده يدرجه تحت فصل طرائق نمو اللغة[٧٠].

والحقُّ أن مثل هذه الظاهرة لا يمكن أن تعدَّ لوناً من ألوان التوليد ؛ لأن ما يحدث من تغيير إنما يمس حروف الكلمة دون المعنى[٧١]، فهو يزيد في الكمِّ اللغوي دون أن يثري اللغة فضلاً عن عدم الإفادة منه في التعبير عن ألفاظ الحضارة الحديثة.

٤– الاشتقاق الكُبَار (أو النحت) وأثره في تنمية اللغة

ضمَّ كثير من اللغويين المحدثين ظاهرة النحت إلى الاشتقاق، وعدّوه ضرباً من ضروبه وإن كان في حقيقته تشذيب لكلمتين أو أكثر، مما دعانا إلى إدراجه في موضع تنمية اللغة بالاشتقاق .

أ– حدُّه :

((أن تعمد إلى كلمتين أو جملة، فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الجملة نفسها))[٧٢].

وقد تنبه بعض علمائنا القدماء إلى ان النحت في حقيقته مظهر من مظاهر الإيجاز والاختصار في العربية، وصورة من صورهِ، كما هو حال بلاغة العربية في الإيجاز[٧٣]، فلا ينبغي حمله على الاشتقاق.

ب– أثره في تنمية اللغة

دعا كثير من المحدثين إلى الاستعانة به ليكون طريقاً لسد حاجة اللغة لكنهم لم يجعلوه حكماً مطلقاً ؛ وإنما قيدوه بالضرورة القصوى وموافقة الذوق السليم، يقول الدكتور إبراهيم أنيس ((نشعر أن النحت في بعض الأحيان ضروري، يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللغة ؛ ولذا نرى الوقوف منه موقفاً معتدلاً، ونسمح به حين تدعو الحاجة الملحة إليه، ولاسيما حين يجري على نسق الأمثلة القديمة))[٧٤].

فأجاز بعض الكلمات من مثل (درعميّ) نسبة إلى دار العلوم، و (انفمي) للصوت الذي يخرج من الأنف والفم معاً[٧٥]، نسجاً على منوال النحت عند القدماء ؛ إذ قالوا : تيمليّ

لتيم اللات، وعبشميّ في عبد شمس في النحت النسبي وغير ذلك من النحوت التي يقاس فيها على ما نحتته العرب في عصور الاستشهاد.

الهوامش

(١) طرق تنمية الألفاظ/ ٧.
(٢) ينظر : الوضع والارتجال / ٧١ وينظر مصدره .
(٣) النقد اللغوي بين التحرر والجمود / ٥٣ . وينظر مصدره .
(٤) المزهر ١ / ٣٤٦ .
(٥) التعريفات / ٢٧ .
(٦) ينظر فقه اللغة ــ عبد الحسين المبارك / ١١٤ .
(٧) ينظر : الاشتقاق لابن السراج / ٣١ .
(٨) اشتقاق أسماء الله ٤٨٠، وينظر : الصاحبي / ٣٣، والمزهر ١ / ٣٤٥ .
(٩) ينظر : مناهج البحث في اللغة : تمام حسان / ١٧٧ – ١٧٨ .
(١٠) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٥ – ٢٤٥، وفي أصول النحو ١٤٠– ١٤١.
(١١) طرق تنمية الألفاظ / ٤٢ .
(١٢) اللغة / ٢٢٦ .
(١٣) ينظر : فصول في فقه العربية / ٢٩١ هامش المؤلف .
(١٤) فقه اللغة – وافي /١٧٢–١٨٠ .
(١٥) دراسات في فقه اللغة /١٧٣ – ٢٧٤ .
(١٦) المصدر السابق /١٧٦.
(١٧) المصدر السابق /١٧٥.
(١٨) الصاحبي /٦٧.
(١٩) ينظر: القياس في اللغة العربية /٥١.
(٢٠) النقد اللغوي بين التحرر والجمود /٥٥.
(٢١) ينظر : الخصائص ١ / ٣٥٨ .
(٢٢) محاضرات ألقاها الدكتور نعمة العزاوي على طلبة الدكتوراه، في قسم اللغة العربية / كلية التربية ابن رشد ٢٠٠١–٢٠٠٢م .
(٢٣) الاشتقاق لابن السراج /٤١.

(٢٤) الوضع والارتجال /٧٩ وينظر مصدره.

(٢٥) الخصائص ١ / ١١٤.

(٢٦) في أصول النحو /١٥٧.

(٢٧) الوضع والارتجال /٨٠-٨١ وتنظر مصادره.

(٢٨) المصدر السابق /٨٠ وينظر مصدره.

(٢٩) ينظر: التعريفات /٢٨.

(٣٠) في أصول النحو /١٥٠.

(٣١) ينظر: الاشتقاق لابن السراج /٣٢، والتعريفات /٢٨.

(٣٢) المزهر ١ /٣٤٥-٣٤٨.

(٣٣) في أصول النحو /١٥٢.

(٣٤) مسائل لغوية في مذكرات مجمعية /١٠٠.

(٣٥) الوضع والارتجال /٧٦، وينظر: من أسرار اللغة /٤٥.

(٣٦) فصول في فقه اللغة /٢٩٢.

(٣٧) الاشتقاق لابن السراج/٣٩-٤٠..

(٣٨) من أسرار اللغة /٤٧.

(٣٩) أوزان الفعل ومعانيها /٢٢٣-٢٢٤، وينظر مجلة اللغة العربية ج٢/ص/١٢ ((الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان)) قرارات المجمع.

(٤٠) ينظر: مسائل لغوية في مذكرات مجمعية /١٧-٢٠، وينظر مصادره.

(٤١) فقه اللغة – وافي – /١٨٠ وينظر مجلة المجمع ١/٣٥،و ٢١١-٢١٥.

(٤٢) اللغة العربية عبر القرون /٩٠.

(٤٣) في أصول النحو /١٤٣ وينظر مصدره.

(٤٤) ينظر : لسان العرب على التوالي ٩ / ٦٣ و١٤ / ٤٢١ و٨ / ١٠٤، وينظـــر: مجلـــة اللغة العربية ١/٣٨٥.

(٤٥) ينظر في أصول النحو /١٤٣-١٤٨.

(٤٦) ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية /٨٠-٨٤ .

(٤٧) فقه اللغة – وافي /١٨٠.

(٤٨) من أسرار اللغة /٤٨.

(٤٩) المزهر ١/٣٤٧.

(٥٠) ينظر: الخصائص ١٣٥/٢.

(٥١) عن فقه اللغة – وافي –/١٨٢ –١٨٣، وينظر الخصائص ١٣٩/٢ – ١٤٠.

(٥٢) من أسرار اللغة / ٤٩.

(٥٣) الصحاح ومدارس المعجمات العربية / ٧٥.

(٥٤) الخصائص ١٤٠/٢.

(٥٥) المزهر ٣٤٧/١.

(٥٦) من أسرار اللغة /٥١.

(٥٧) دراسات في فقه اللغة /٢٠١.

(٥٨) ينظر: فقه اللغة – وافي – /١٨٣، وفي فقه اللغة – أبو مغلي – / ٢٣٦.

(٥٩) المزهر ٣٤٧/١.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) الوضع والارتجال /٧٤ وينظر مصدره.

(٦٢) ينظر المصدر نفسه مع مصادره.

(٦٣) دراسات في فقه اللغة /٢١٠.

(٦٤) فقه اللغة – عبد الحسين المبارك / ١١٧–١١٨.

(٦٥) الصاحبي / ١٧٣.

(٦٦) من أسرار اللغة /٥٨.

(٦٧) دراسات في فقه اللغة / ٢١٤. وينظر مصدره.

(٦٨) المزهر ٤٧٥/١.

(٦٩) من أسرار اللغة ٦٨–٦٩.

(٧٠) ينظر: من أسرار اللغة /٥٢–٦٩.

(٧١) ينظر: الوضع والارتجال في اللغة /٧٥.

(٧٢) فصول في فقه اللغة / ٣٠١، وينظر مصدره.

(٧٣) ينظر: الوضع والارتجال في اللغة /٨٤، وينظر مصدره.

(٧٤) من أسرار اللغة /٧٥.

(٧٥) نفسه.

ثبت المصادر

١- اشتقاق أسماء الله الحسنى : للزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان – النجف ١٩٧٤م.

٢- الاشتقاق: لابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق: د. محمد صالح التكريتي، ط/١، مطبعة المعارف – بغداد ١٩٧٣م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة – مصر ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

٤- أوزان الفعل ومعانيها: د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب – النجف الأشرف، ١٩٧١.

٥- التعريفات: للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، بيروت ١٩٧٨.

٦- الخصائص: لأبي الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار – طبعة دار الشؤون الثقافية – بغداد، ١٩٩٠.

٧- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، دار العلم – بيروت، ط/٣.

٨- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، القاهرة ١٣٢٨هـ .

٩- الصحاح ومدارس المعجمات العربية : أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط/٢، ١٩٦٧م.

١٠- طرق تنمية الألفاظ في اللغة: د. إبراهيم أنيس، مطبعة النهضة الجديدة – القاهرة ١٩٦٦م –١٩٦٧م.

١١- فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط/٢، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.

١٢- فقه اللغة: د. عبد الحسين المبارك، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٦م.

١٣- فقه اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، دار النهضة – مصر، ط/٧، ١٩٧٢.

١٤- فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك، دار الفكر – بيروت، ط/٣، ١٩٦٨م.

١٥- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، (د.ت).

١٦- في فقه اللغة وقضايا العربية: د. سميح أبي مغلي، دار مجد لاوي – الأردن.

١٧- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية – القاهرة ١٣٥٣هـ.

١٨- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ((ت ٧١١ هـ))، دار صادر – بيروت، ط / ١ ، ١٩٦٨م .

١٩- اللغة: فندريس، ترجمة: الدواخلي والقصاص ط مصر ١٩٥٠.

٢٠- اللغة العربية عبر القرون: د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة – القاهرة، ١٩٧٨م.

٢١- مجلة مجمع اللغة العربية : المطبعة الأميرية ومطبعة دار الكتب المصرية .

٢٢- المزهر في علوم اللغة : السيوطي (ت ٩١١هـ) دار إحياء الكتب – القاهرة ١٩٥٨م.
٢٣- مسائل لغوية في مذكّرات مجمعية: محمد حسن آل ياسين، مطبعة المجمع العراقي ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٢٤- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط/٣، ١٩٦٦م.
٢٥- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مطبعة الرسالة – القاهرة – ١٩٥٥م.
٢٦- النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة العزاوي، دار الشؤون الثقافية – بغداد ١٩٨٤م.
٢٧- الوضع والارتجال في اللغة: ميثم الحمامي، رسالة ماجستير – جامعة الكوفة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.